

عثمان بن طلحة رضي الله عنه، حاجب الكعبة المشرفة ومروياته في كتب السنة، جمعاً ودراسة

*Othman bin Talha: Custodian of the Holy (Kaaba), A Thesis and
Critical study of his Hadith Narrations*

د. محمد يحيى بلال منيار، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية

fod.islamic.sciences@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019 / 11 / 17 تاريخ القبول: 2019 / 11 / 26 تاريخ النشر: 2020 / 01 / 20

المؤلف المرسل: د. محمد منيار fod.islamic.sciences@gmail.com

الملخص :

يُعرّف هذا البحث بالمكانة التاريخية والحديثية لصحابي جليل مغمور الذكر، من بني عبد الدار ابن قصي، وهي من أكرم عوائل قريش التي كانت تتوارث منصب سدانة الكعبة والإشراف على شؤونها وكان بيدها مفتاح الكعبة، وكان هذا الصحابي هو المتولي لهذا المنصب أيام بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم عليه حيث ردّ إليه مفتاح الكعبة في يوم فتح مكة؛ بل شرفه بأن ستبقى السّدانة في ذريته خالدة إلى يوم القيامة؛ ثم ازداد رضي الله عنه شرفاً بأنه من رواة الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل ممن روى له أصحاب الكتب الستة؛ ألا وهو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة رضي الله عنه (الحاجب الأول للكعبة المشرفة). وقد احتوى البحث على التعريف بهذا الصحابي وسيرته، وجمع مروياته ودراستها دراسة نقدية.

الكلمات المفتاحية: عثمان بن طلحة، حاجب الكعبة، مفتاح الكعبة.

Abstract:

The research highlights the historical significance by a Nobel companion –but not famous– of the Holy Prophet, and his Hadiths narrations. he descends from the Family of Abduldar bin Qusai, one of the most renowned and generous families of Quraish tribe, which has been for many generations entrusted with the custodianship and overseeing the affairs of the Kaaba, as well as, being the Kaaba's gatekeepers; This companion was entrusted with this post at the time of the Prophethood mission, then he was also approved for this position by the Holy Prophet (Peace and blessing be upon him) who gave him back the key of the Kaaba on the day of Makkah Conquest. The Holy Prophet further honored him by keeping the custodianship of the Kaaba with his progeny up to the Day of Resurrection. He further be one of the Hadith narrators. Rather, he has been cited for Hadith narration in the six Hadith compilations. That is Othman bin Talha bin Abi Talha (may Allah be pleased with him), the first Custodian of the Holy Kaaba .

The research includes a detailed biography of him, and a critical study of his Hadith narrations.

Keywords: *Othman bin Talha, Custodian of Kaaba, Key of Kaaba*

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وبعد: فهذا بحث عن إحدى الشخصيات الكريمة من الصحابة رضي الله عنهم، وهو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة رضي الله عنه، الذي يعتبر الحاسب الأول للكعبة المشرفة، وهو من أكرم

العوائل القرشية (من بني عبد الدار بن قُصَيٍّ) التي كانت تتوارث منصب السّدانة منذ الجاهلية، فيكشف البحث عن صفحة مغمورة من التاريخ -ربما لا يكاد يعرفها عامة طلبة العلم، وربما الطلبة المتخصصون في السنة المطهرة- تتعلق بسيرة هذا الصحابي وشخصيته، وما كان عليه هو وأسرته من عدااء شديد للإسلام في الجاهلية، ثم ما أكرمه الله به من الإسلام، بل زاده شرفا بتولّي منصب سدانة الكعبة وحجابتها، وبقائها في ذرّيته وذريّة ابن عمه شيبة بن عثمان رضي الله عنه -من بين سائر بني عبد الدار- شرفًا خالدًا إلى يوم القيامة.

ثم بعد ذلك يكشف البحث عن مرويات هذا الصحابي رضي الله عنه، في كتب السنة (الكتب الستة وغيرها) ودراستها دراسة نقدية، وكان هذا أحد الأغراض الرئيسة لكتابة هذا البحث، ليُعرف أنه جُمع إلى شرف المنصب: شرف الرواية أيضًا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أهمية البحث

التعريف بشخصية عثمان بن طلحة رضي الله عنه ومكانته التاريخية والحديثية، وكلا هذين الجانبين مغمور في شخصيته.

ولعل مما يُذكر في أهمية البحث أنه اشتمل على دراسة نقدية لإحدى روايات هذا الصحابي في «سنن أبي داود»، حَكَمَ الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» بالتجهيل على أحد رواها (وهي المرأة السُّلمية)، ولكن تبين من خلال هذه الدراسة أن هذه المرأة معروفة بل معدّلة، فيكون حكمُ الحافظ ابن حجر عليها بالتجهيل: محلّ استدراك.

كما يمكن أن يُعد أيضًا في أهمية البحث أنه اشتمل على دراسة خمسة أحاديث لهذا الصحابي، وهي مجموع ما ظهر من رواياته في كتب السنة النبوية بعد استقصاء البحث؛ وهذه النتيجة سبق إليها الحافظ الذهبي في ذكر مرويات هذا الصحابي حيث قال: «له روايةٌ خمسة أحاديث»^(١)؛ فيكون ظهر بهذا البحث: الواقع التطبيقي لما أفاده الإمام الذهبي عن العدد الإجمالي لأحاديث هذا الصحابي، بنظره المحيط الدقيق، رحمه الله تعالى.

شرط البحث وحدوده

يقتصر هذا البحث في القسم المتعلق بجمع مرويات عثمان بن طلحة ودراستها، على الروايات التي رواها -فقط- عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وإلا فتوجد أحاديث جاء فيها ذكره واسمه على سبيل الذكر، ولكنها ليست من مروياته، فلا تدرج في شرط البحث.

خطة البحث

مقدمة: فيها بيان موضوع البحث وسبب اختياره، وأهميته، وهدفه، وخطة البحث ومنهجه.

التمهيد: سِدانة الكعبة المشرفة: شرف منصبها، ومعناها، وتاريخها.

المبحث الأول: ترجمة عثمان بن طلحة بن أبي طلحة.

المبحث الثاني: مرويات عثمان بن طلحة بن أبي طلحة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مروياته في الكتب الستة.

المطلب الثاني: مروياته في غير الكتب الستة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

منهج البحث

1- ينقسم محتوى البحث إلى مبحثين: أحدهما في ترجمة عثمان بن طلحة والتعريف به، والثاني في مروياته ودراستها.

2- في ترجمة عثمان بن طلحة رضي الله عنه: حرصتُ أن تكون الترجمة مشتملةً على كل ما يتعلق بسيرة هذا الصحابي مما عثرتُ عليه في مختلف كتب السنة والسيرة والتراجم. وحرصتُ أن تكون الترجمة على النمط الحديثي، حيث كنتُ أعنى بنقد ما يُحتاج إلى النقد من معلومات الترجمة.

3 - في دراسة مرويات هذا الصحابي، كان المنهج كالآتي:

- إفراد مروياته في الكتب الستة بمطلب مستقل، لإبراز مكانته بكونه من رواة الكتب الستة. ثم بعد ذلك تأتي مروياته في غير الكتب الستة في مطلب آخر مستقل.

- وضع عنوان لكل حديث، يدل على موضوعه وفحواه.

- الابتداء بسوق الحديث -المراد دراسته- بسنده ونصه كاملاً من عند أحد الأئمة، ليبرز الحديث كاملاً أمام القارئ بسنده.

- ما كان من الأحاديث في الكتب الستة، لم أفصل في تخريجها من غير الكتب الستة، وإنما اقتصرْتُ على تخريجها منها فقط. أما ما كان منها في غير الكتب الستة، فقد حرصْتُ قدر جهدي على استقصاء تخريجها من كتب السنّة المختلفة، ليكون التخرّيج مفيداً شاملاً قدر الإمكان لمظانّ تلك الأحاديث في كتب السنّة.

- اقتصرْتُ في دراسة الأسانيد وبيان الحكم على الحديث، على ما كان من الأحاديث في غير الصحيحين.

- ما كان من الأحاديث الضعيفة: فإني أقتصر فيها على بيان الحكم مباشرةً على الحديث من خلال علة الضعف فيه، بدون تفصيل في دراسة الإسناد وتراجم الرواة إلا عند الضرورة، مع تقوية الحديث بطرقه وشواهده الأخرى إن وُجدت.

التمهيد: سِدانة الكعبة المشرفة: شرف منصبها، ومعناها، وتاريخها

خيرٌ ما يُستهل به الكلام على شرف منصب السّدانة: هو ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة على الملأ: «كل مأثرة كانت في الجاهلية... تحت قدمي، إلا ما كان من سقاية الحاج، وسِدانة البيت»^(٢)؛ فدلّ هذا الإعلان منه صلى الله عليه وسلم على أن السّدانة (وهي خدمة بيت الله الحرام وحراسة مفاتيحه) كانت مأثرةً ومكرمةً من مكارم الجاهلية حازها أصحابها في الجاهلية، ثم

ازدادوا شرفا وفخرا بها في الإسلام، حيث أَسْقَطَ صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم كلَّ ما كان من مآثر الجاهلية ومفاخرها، إلا ما يتعلق بـ(السَّدانة) (وسقاية الحجاج)، فقد أبقاهما في يد من كان يتولاهما منذ الجاهلية، ولم ينتزعهما منهم تقديرا لأهميتهما وشرفهما⁽³⁾.

قال أبو العباس القرطبي: «إن سدانة البيت ولاية باقية لعثمان بن طلحة وذويه، فلا تُنتزع منهم بحال؛ كالسقاية في بني العباس... ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: «كل مأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي، إلا سقاية الحاج وسدانة البيت»...؛ وبذلك قال جميع العلماء» قال: «وأعظم مالك أن يشترك غيرهم فيها معهم»⁽⁴⁾.

معنى السَّدانة والحجابه: السَّدانة بكسر السين: هي تولي شؤون البيت والقيام بأمره، ويدخل في ذلك حراسة مفاتيح الكعبة ومسؤولية فتحها وإغلاقها⁽⁵⁾.

والحجابه بمعنى السَّدانة، لأنها بمعنى المنع من الدخول، ومنه حاجب الأمير وهو البوّاب، وجمعه حَجَبَة⁽⁶⁾.

تاريخ السَّدانة: إن أصل السَّدانة كانت وظيفة دينية، تولّاها قُصي بن كلاب (الجد الخامس للنبي صلى الله عليه وسلم) مع مناصب أخرى تتعلق بالكعبة تولّاها أيضا وحده، وهي: اللواء، ودار الندوة، والرَّفادة، والسقاية؛ فحاز بذلك شرف مكة كلّها، حيث جَمَعَ في شخصه كلَّ (مناصب الكعبة) -دينية كانت أم سياسية- فكان يعتبر بذلك كأنه ملك العرب ورؤسهم الديني الأعلى، وقد أضفى ذلك على قبيلة قريش مجداً وجاهاً عظيمين.

ثم وَضَعَ قُصي بن كلاب -عند كِبَرِ سنّه- هذه المناصب كلّها (ومنها السَّدانة) في يد أكبر أبنائه وهو (عبد الدار بن قصي).

ولكن كان لُقُصي أبناءً آخرون، غير عبد الدار، ومنهم: عبد مناف بن قُصي (الجد الثالث للنبي صلى الله عليه وسلم، وكان قد شُرِفَ في زمانه وصار له صيتٌ ومكانة⁽⁷⁾)، فبعد وفاة هذين الابنين

من أبناء قُصي (وهما عبد مناف وعبد الدار): حصل تنازع بين أولادهما في هذه المناصب؛ ولماذا ينفرد أبناء عبد الدار فقط دون غيرهم بهذه المناصب كلها؛ فلم يرض بنو عبد مناف بذلك؛ بل رأوا أنهم أولى بهذه المناصب من أولاد عبد الدار، لشرفهم عليهم وفضلهم في قومهم، فأجمعوا على أن يأخذوا ما بأيدي بني عبد الدار بن قصي من تلك المناصب، وكاد الأمر يصل إلى نشوب حرب أهلية بينهم في ذلك، لولا أنهم تداعوا إلى الصلح على أن يُمنح بنو عبد مناف السقاية والرفادة، وتبقى الحجابة واللواء والندوة لبني عبد الدار كما كانت بأيديهم، ففعلوا ورضي كل واحد من الفريقين بذلك.

وهكذا انتقلت الرفادة والسقاية إلى أبناء عبد مناف، وبقيت السدانة والحجابة بيد أبناء عبد الدار⁽⁸⁾.

ثم بقيت الحجابة في أولاد عبد الدار، حتى جاء الإسلام وبُعث النبي صلى الله عليه وسلم وهي ما تزال باقية في أيديهم، وكان يتولّاها آنذاك في أيام النبي صلى الله عليه وسلم - عثمان بن طلحة بن أبي طلحة⁽⁹⁾؛ ثم بعد ذلك أسلم عثمان بن طلحة، وهاجر إلى المدينة وبقي فيها إلى أن خرج النبي صلى الله عليه وسلم لفتح مكة، فرافقه عثمان بن طلحة في هذه الرحلة من المدينة إلى مكة، وبعد أن تم الفتح: طلب النبي صلى الله عليه وسلم من عثمان بن طلحة مفتاح الكعبة، فجاء به وفتحت الكعبة، فدخل صلى الله عليه وسلم الكعبة وصلى فيها، ثم أعاد صلى الله عليه وسلم المفتاح لعثمان بن طلحة وأقرّه على سدانة الكعبة؛ فلم يزل متوليّا لها إلى أن توفّي، ولم يكن له ولدٌ وعقب⁽¹⁰⁾، فدفع المفتاح عند وفاته إلى ابن عمه شيبه بن عثمان بن أبي طلحة فانتقلت السدانة والحجابة من حينه، من عثمان بن طلحة إلى شيبه بن عثمان هذا (ابن عم عثمان بن طلحة) وتسلسلت بعد ذلك في ذريته، فصاروا حجابة الكعبة وسدنتها.

الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء:

العجيب أن لواء المشركين في غزوة أحد كان مع طلحة بن أبي طلحة (والد هذا الصحابي حاجب الكعبة عثمان بن طلحة)، فقتله علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ثم أخذه أخوه: عثمان بن أبي طلحة (والد شيبة بن عثمان الحاجب الثاني للكعبة)، فقتله حمزة رضي الله عنه؛ فهذان الأخوان: طلحة بن أبي طلحة، وعثمان بن أبي طلحة (وهما والدا حاجبي الكعبة)، قُتلا كافرين يوم أحد⁽¹¹⁾.

ثم قدر الله تعالى فصارت حجابة الكعبة إلى ولديهما وهما: عثمان بن طلحة بن أبي طلحة، وشيبة بن عثمان بن أبي طلحة، وصار هذا الشرف الخالد لهما أبداً، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وقد ألح ابن كثير رحمه الله تعالى إلى هذا المعنى في «جامع المسانيد والسنن» حيث يقول عن عثمان بن طلحة: «قُتل أبوه وإخوته يوم أحد كفاراً؛ ومن الله عليه من بينهم، فهداه إلى الإسلام، وحسن إسلامه»⁽¹²⁾.

المبحث الأول: ترجمة عثمان بن طلحة بن أبي طلحة

اسمه ونسبه: هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة (واسمه: عبد الله) بن عبد العزى⁽¹³⁾ بن عثمان بن عبد الدار العبْدري الحَجَبِي، نسبة إلى كونه حاجب الكعبة، صحابي شهير، له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم.

روى عنه ابن عمه شيبة بن عثمان بن أبي طلحة الحَجَبِي (وهو صحابي أيضاً، وهو الحاجب الثاني للكعبة)، وعبد الله بن عمر بن الخطاب.

قُتل أبوه (طلحة بن أبي طلحة) كافراً يوم أحد، وكان حاملاً لواء المشركين في ذلك اليوم، كما سبق ذكره.

أما أمُّه: فهي السُّلَافَة (بضم السين المهملة، وتخفيف الفاء) بنت سعد بن شهيد (بضم الشين المعجمة وفتح الهاء)⁽¹⁴⁾.

وهي التي كانت نذرت أن تشرب الخمر في قحف رأس الصحابي عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح رضي الله عنه، الذي كان قُتل بيده اثنان من أولادها في غزوة أُحُدٍ (إخوة عثمان بن طلحة)، ولكن الله حمى عاصمًا من ذلك، في قصة شهيرة حصلت في غزوة تُسمى بـ (سَرِيَّة الرَّجِيع) ⁽¹⁵⁾.

وذكر أن هذه المرأة أم عثمان بن طلحة (سُلَافَة بنت سعد) أسلمت بعد ذلك، وأنها بايعت بعد الفتح ⁽¹⁶⁾.

قرباته النسبية الحميمة مع النبي صلى الله عليه وسلم:

يلتقي نسبُ عثمان بن طلحة مع النبي صلى الله عليه وسلم في قرابة نسبية حميمة وقريبة جدا، من جهة بَرَّة بنت عبد العزى جدَّة النبي صلى الله عليه وسلم لأمِّه (أمَّ آمنَة والدَة النبي صلى الله عليه وسلم)، حيث إن (بَرَّة) هي أختُ لأبي طلحة بن عبد العزى (جدُّ عثمان بن طلحة)، فهي إذاً عمَّةُ لأبيها ⁽¹⁷⁾.

بعض مواقفه في حال كونه مشركا :

من مواقفه قبل الإسلام مع مصعب بن عمير (وهو أيضا من بني عبد الدار بن قصي)، أنه لما أسلم مصعب بن عمير: كَتَمَ إسلامه خوفا من أمه وقومه فكان يختلف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سرا، فبُصِّر به عثمان بن طلحة يصلي فأخْبَرَ أمَّه وقومَه، فأخذوه فحبسوه، فلم يزل محبوسا حتى خرج إلى أرض الحبشة في الهجرة الأولى ⁽¹⁸⁾.

ومن مواقفه قبل الإسلام: أنه كان حاملَ لواء المشركين في غزوة الخندق، وكان أبوه (طلحة بن أبي طلحة) حاملَ لواء المشركين - قبل ذلك - يوم أُحُد ⁽¹⁹⁾.

ومن مواقفه النادرة المثال قبل إسلامه، ما قام به من نجدة وشهامة مع أم سلمة رضي الله عنها في هجرتها إلى المدينة، حين كانت مهاجرةً وحيدةً وليس معها إلا ابنها سلمة ، فرآها عثمان بن طلحة عند التنعيم، فسألها: إلى أين هي ذاهبة؟ فقالت: أريد زوجي بالمدينة، قال: أو ما معك أحد؟

قالت: لا والله، إلا الله وبني هذا. فلم يرض أن يتركها لوحدها، بل قال لها: «والله ما لك من متركٍ» أي والله لا أتركك، ثم صاحبها طوال رحلتها إلى أن وصلت إلى المدينة.

وقد أُنْتُت أم سلمة رضي الله عنها، على هذا الصنيع الذي فعله معها والذي لا يوجد له مثيل، بقولها: ما رأيت صاحباً قطُّ أكرم من عثمان بن طلحة⁽²⁰⁾.

إن المروءة العربية القرشية الأصلية التي تمثلت في موقف عثمان بن طلحة في هذه القصة وتطوُّعِه في مصاحبته لهذه المرأة المسلمة وإحسان معاملتها، تدل على سلامة فطرته التي قادته أخيراً إلى الإسلام بعد صلح الحديبية، ولعل إضاءة قلبه بدأ منذ تلك الرحلة التي رافق فيها أم سلمة رضي الله عنها، وعنه⁽²¹⁾.

إسلامه: أسلم عثمان بن طلحة في الفترة التي تلت هجرة الحديبية، في بداية السنة الثامنة من الهجرة، وأسلم معه خالد بن الوليد وعمرو بن العاص، كلهم معاً، رضي الله عنهم أجمعين⁽²²⁾.

ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين رأى هؤلاء الثلاثة: «رَمَتْكُمْ مَكَّةُ بِأَفْلاذِ كِبِهَا»⁽²³⁾.

تفاصيل قصة إسلامه وخلجات مشاعره تجاه النبي صلى الله عليه وسلم :

روى ابن سعد عن الواقدي بإسناده قال: قال عثمان بن طلحة: لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة، فدعاني إلى الإسلام، فقلت: يا محمد! العجب لك! حين تطمع أن أتبعك! وقد خالفت قومك وجئت بدين مُحدثٍ، ففرقت جماعتهم وألفتهم، وأذهبت بهاءهم! فانصرف.

قال عثمان بن طلحة: وكنا نفتح الكعبة في الجاهلية يوم الاثنين والخميس، فأقبل يوماً يريد أن يدخل الكعبة مع الناس، فعُظِّت عليه ونلت منه، وحلم عني! ثم قال: يا عثمان، لعلك ستري هذا المفتاح يوماً بيدي، أضعه حيث شئت! فقلت: لقد هلك قريش يومئذٍ وذلت! فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: بل عَمَرْتُ وَعَزَّتُ يومئذٍ! ودخل الكعبة؛ فوقعت كلمته مني موقعا، ظننتُ أن الأمر سيصير إلى ما قال.

فأردتُ الإسلام، فإذا قومي يزبروني زبرا شديدا، ويُزرون برأيي، فأمسكتُ عن ذكره.

فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، جعلتُ قريشَ تُشفق من رجوعه عليها، فهُم على ما هُم عليه، حتى جاء النفير إلى بدر، فخرجتُ فيمن خرج من قومنا، وشهدتُ المشاهد كلها معهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عام القضية، غَيَّرَ اللهُ قلبي عما كان عليه، ودخلني الإسلام، وجعلتُ أفكر فيما نحن عليه، وما نعبد من حجر لا يسمع ولا يُبصر ولا ينفع ولا يضر، وأنظرتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وظَلَفَ أنفسهم عن الدنيا⁽²⁴⁾، فيقع ذلك مني، فأقول: ما عَمَلُ القوم، إلا على الثواب لما يكون بعد الموت!

وجعلتُ أُحِبُّ النظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن رأيتُهُ خارجا من باب بني شيبه يريد منزله بالأبطح (أي في أثناء إقامته بمكة ثلاثة أيام في عمرة القضاء)، فأردتُ أن آتيه وأخذُ بيده وأسلم عليه، فلم يُعْزَم لي على ذلك.

وانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم راجعا إلى المدينة، ثم عُزِم لي على الخروج إليه، فأدجيتُ إلى بطن يأجج، فألقى خالد بن الوليد، فاصطحبنا حتى نزلنا الهدّة، فما شعرنا إلا بعمر بن العاص، فانقمعنا عنه، وانقمع منا، ثم قال: أين يريد الرجلان؟ فأخبرناه، فقال: وأنا أريد الذي تريدان! فاصطحبنا جميعا حتى قدمنا المدينة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبايعته على الإسلام، وأقمتُ حتى خرجت معه في غزوة الفتح، ودخل مكة فقال لي: يا عثمان: ايتِ بالمفتاح، فأتيته به، فأخذه مني ثم دفعه إليّ وقال: خذوها تالدة خالدة ولا ينزعها منكم إلا ظالم، يا عثمان: إن الله استأمنكم على بيته، فكلوا مما يصل إليكم من هذا البيت بالمعروف.

قال عثمان: فلما وُلِّيتُ، ناداني، فرجعتُ إليه، فقال: ألم يكن الذي قلتُ لك؟! فذكرتُ قوله لي قبل الهجرة بمكة «لعلك سترى هذا المفتاح يوما بيدي، أضعه حيث شئتُ» فقلت: بلى! أشهد أنك رسول الله! قال الواقدي: فهذا أثبت الوجوه في إسلام عثمان⁽²⁵⁾.

برّه صلى الله عليه وسلم ووفاءه بعثمان بن طلحة، وإقرار السّدانة له :

جاء في روايات غزوة فتح مكة، أنه صلى الله عليه وسلم بعد ما طَلَبَ من عثمان بن طلحة مفتاح الكعبة، فجاء به وفتح الكعبة، فدخلها صلى الله عليه وسلم وصلى فيها (كما في الحديث الصحيح المشهور)، ثم خرج فجلس في المسجد ومفتاحُ الكعبة في يده صلى الله عليه وسلم، فقام إليه علي بن أبي طالب فقال: يا رسول الله اجمع لنا الحجابة مع السقاية صلى الله عليك؛ فقال صلى الله عليه وسلم: أين عثمان بن طلحة؟ فدُعي له، فقال: هاك مفتاحك يا عثمان، اليوم يومٌ برٍّ ووفاءٍ⁽²⁶⁾.

وفي رواية أن الذي تمنى ذلك هو العباس رضي الله عنه، فلم يرض صلى الله عليه وسلم بذلك، بل أعطى المفتاح لعثمان بن طلحة⁽²⁷⁾.

وهكذا لم يشأ النبي صلى الله عليه وسلم أن يستبدّ بمفتاح الكعبة، ولا أن تُنزع اختصاصه من يد مَنْ كان المفتاح عنده سابقا (وهو عثمان بن طلحة)، ولا أن تُنقل تلك الاختصاصات لأحد من أقربائه من بني هاشم مع أنه تطاول لأخذه رجال منهم، بل كان من مظاهر برّه صلى الله عليه وسلم ووفائه بحاجب الكعبة عثمان بن طلحة، أن ردّ المفتاح إليه وأبقاه سادنا للبيت⁽²⁸⁾؛ بل شرفه بأن سبّقى ولاية المفتاح بيده وبيد عائلته فقال له: «خذوها يا بني طلحة خالدةً تالدةً لا ينزعها منكم إلا ظالم»⁽²⁹⁾، بل جاء في روايةٍ، قوله صلى الله عليه وسلم: «خذوها خالدةً مخلّدةً، إني لم أدفعها إليكم ولكن الله تعالى دفعها إليكم، ولا ينزعها منكم إلا ظالم»⁽³⁰⁾.

حرفته: كان عثمان بن طلحة خياطاً، وهي صناعة نبي الله إدريس عليه الصلاة والسلام⁽³¹⁾.

وفاته : سكن عثمان بن طلحة مكة - بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم - إلى أن مات بها سنة اثنتين وأربعين على أصح الروايات، وقيل : استشهد بأجنادين⁽³²⁾.

أحاديثه: له حديثان في الكتب الستة؛ وأحاديث أخرى في غير الكتب الستة.

المبحث الثاني: مرويات عثمان بن طلحة بن أبي طلحة

3.1 المطلب الأول: مروياته في الكتب الستة

3.1.1 الحديث الأول: دخول النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة، وصلاته فيها

قال الإمام مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، قال: قرأتُ على مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسماءُ وبلاٌ وعثمانُ بن طلحة الحنظلي، فأغلقها عليه، ثم مكث فيها. قال ابن عمر: فسألتُ بلالاً حين خرج: ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: جعل عمودين عن يساره، وعموداً عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه - وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة - ثم صلى.

تخريج الحديث: هذا الحديث صحيح مشهور مخرّج في الكتب الستة من رواية ابن عمر رضي الله عنه (في الجزء الأول، المتعلق بدخول النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة)؛ ومن روايته عن بلال رضي الله عنه (في الجزء الثاني، المتعلق بصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة)⁽³³⁾. وقد أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم، نصّاً موحّداً كاملاً مشتملاً على الجزأين⁽³⁴⁾.

وانفرد الترمذي فجعله من مسند بلال رضي الله عنه، حيث رواه من طريق ابن عمر عن بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة⁽³⁵⁾.

رواية للحديث في صحيح مسلم مسندة إلى عثمان بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم:

تقدم آنفاً أن هذا الحديث اشتهر من رواية ابن عمر، وبناء عليه فيكون عثمان بن طلحة رضي الله عنه، له ذكرٌ فقط في هذه الرواية؛ ولكن جاءت رواية في صحيح مسلم تسند رواية الجزء الأخير من الحديث (المتعلق بصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة) إلى عثمان بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهي كما يلي:

قال الإمام مسلم: حدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة، ولم يدخلها معهم أحد، ثم أُغْلِقَتْ عليهم. قال عبد الله بن عمر: فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين⁽³⁶⁾.

دراسة هذه الرواية، مع النظر في القرائن المسوّغة لجعلها من مرويات عثمان بن طلحة:

لا شك أن الأشهر والأرجح المحفوظ في رواية الحديث أنه من رواية ابن عمر، ومن روايته عن بلال رضي الله عنهما، لكن بناءً على رواية الإمام مسلم المذكورة التي ثبت فيها إسناد الحديث إلى عثمان بن طلحة رضي الله عنه، سيكون هناك احتمال كون هذا الحديث من مرويات عثمان بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وقد وُجدت بعض القرائن التي قد تُسوِّغ ذلك، وهي كما يلي:

أولاً: أن قول ابن عمر «فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة» جاء في بعض نسخ «صحيح مسلم» بلفظ: «فأخبرني بلال وعثمان بن طلحة» بواو العطف، بدلاً من حرف «أو» التي كانت تفيد الشك، كما أفاده القاضي عياض، ثم النووي نقلاً عنه⁽³⁷⁾. فصيغة العطف هذه تُقوِّي جعل هذه الرواية من مسند عثمان بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

بل إن الحاكم روى هذا السياق (الذي رواه الإمام مسلم) من نفس طريق ابن وهب به⁽³⁸⁾، وليس عنده صيغة الشك في قول ابن عمر «فأخبرني بلال أو عثمان» بل يوجد عنده جزمٌ بإسناد الحديث من رواية عثمان بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، حيث يقول ابن عمر فيه: «فأخبرني بلال أنه سأل عثمان بن طلحة أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: بين العمودين اليمانيين».

فسياق الحاكم هذا، يقوّي عزو هذا الحديث إلى عثمان بن طلحة وروايته له عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة.

ثانياً: الأشهر في روايات الحديث أن ابن عمر وجّه السؤال عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى بلال رضي الله عنه، وأنه هو الذي أجاب عن ذلك؛ لكن جاءت إحدى الروايات في صحيح مسلم، من طريق عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر، تفيد أن الصحابة الثلاثة الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة (وهم بلال وأسامة وعثمان بن طلحة)، أجابوا كلهم ابن عمر؛ حيث جاء فيها قول ابن عمر: فقلت: أين صلى النبي صلى الله عليه وسلم؟ قالوا: ههنا، قال: ونسيت أن أسألهم كم صلى⁽³⁹⁾.

فهذا السؤال والجواب بصيغة الجمع، عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة، يفيد أن الصحابة الثلاثة كلهم أجابوا ابن عمر عن ذلك، وكان أحدهم عثمان بن طلحة؛ فهذا مما يشفع لاحتمال كون الحديث من مرويات عثمان بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

لكن يُشكل على هذه الرواية أن القاضي عياضاً وھمها نقلاً عن الدارقطني⁽⁴⁰⁾؛ لكن الحافظ ابن حجر لم يرتض هذا التوهم؛ وإنما أجاب بأنه وإن كان الأشهر المحفوظ أن ابن عمر سأل بلالاً، ولكن جاءت روايات أخرى فيها أنه سأل آخرين أيضاً؛ قال ابن حجر: «فإن كان محفوظاً (أي تعدد السؤال): حُمِلَ على أنه ابتداءً بلالاً بالسؤال...، ثم أراد زيادة الاستثبات في مكان الصلاة فسأل عثمان أيضاً وأسامة»؛ قال: «ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عون عند مسلم: «ونسيت أن أسألهم كم

صلى» بصيغة الجمع؛ وهذا أولى من جزم عياض بوهم الرواية التي أشرنا إليها من عند مسلم، وكأنه لم يقف على بقية الروايات.

ثالثاً: أشار المزي في (ترجمة عثمان بن طلحة) من «تهذيب الكمال»، وكذا في (ترجمة ابن عمر) أن حديث ابن عمر هذا في صحيح مسلم، مروياً عن عثمان بن طلحة أو عن بلال بالشك⁽⁴¹⁾. ثم وجدت ابن كثير فَعَلَ نفس هذا الشيء في «جامع المسانيد والسنن»، فقال: «وفي صحيح مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن عثمان بن طلحة أو بلال، حديث الصلاة في الكعبة»⁽⁴²⁾.

فهذا الصنيع من المزي ثم ابن كثير، في عزو الحديث إلى عثمان بن طلحة مع بلال (على الشك)، يُسوِّغ شيئاً ما لجعل هذا الحديث من مسانيد عثمان بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

رابعاً: من الشواهد التي تُقوِّي أن أصل حديث ابن عمر مروياً أيضاً عن عثمان بن طلحة، أن الإمام أحمد أخرجه من رواية عثمان بن طلحة -مباشرةً-: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت فصلى ركعتين -وجاهك حين تدخل - بين الساريتين⁽⁴³⁾.

والخلاصة: أن المشهور الراجح في هذا الحديث أنه مروى عن ابن عمر، وعن بلال رضي الله عنهما.

وجاءت رواية في «صحيح مسلم» تُسند روايته إلى عثمان بن طلحة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووجدت قرائن تُقوِّيه بحيث يمكن أن تُسوِّغَ لكونه من مسانيد ومرويات عثمان بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولو على وجه مرجوح.

3.1.2 الحديث الثاني: تغطية قرون الكباش الموجودة داخل الكعبة

أخرج الإمام أبو داود قال: حدثنا ابن السرح وسعيد بن منصور ومسدد، قالوا: ثنا سفيان، عن منصور الحَجَبِي، حدثني خالي، عن أمي صفية بنت شيبة، قالت: سمعتُ الأسلمية تقول: قلتُ لعثمان: ما قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دعاك؟ قال: «إني نسيْتُ أن أمرك أن تُحمَّر

القرنين، فإنه ليس ينبغي أن يكون في البيت شيء يَشْغُلُ المصلي». قال ابن السرح: «خالي مسافع بن شيبه»⁽⁴⁴⁾.

المراد بتخمير القرنين: المراد بتخمير القرنين : قرنا الكبش الذي فُدي به إسماعيل عليه السلام ؛ وكان هذان القرنان في الكعبة، إلى أن أحرقا عند حريق البيت في زمن ابن الزبير⁽⁴⁵⁾.

تخريج الحديث: تفرد به أبو داود من بين أصحاب الكتب الستة. ورواه من غير الستة: عبدُ الرزاق وابنُ أبي شيبه والحميدي والبيهقي، كلهم من طريق سفيان بن عيينة به بمثله⁽⁴⁶⁾.

دراسة إسناد الحديث:

- ابن السرح (أحمد بن عمرو)؛ وسعيد بن منصور؛ ومُسَدَّد؛ وسفيان (وهو ابن عيينة): كلهم ثقات⁽⁴⁷⁾.

- منصور الحَجَبِي: هو منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار القرشي الحَجَبِي المكي، ثقة⁽⁴⁸⁾.

- خال منصور الحَجَبِي: سماه ابن السرح -أحدُ شيوخ أبي داود في هذه الرواية- أنه مسافع بن شيبه، ولكنه في الحقيقة: مسافع بن عبد الله الأكبر بن شيبه بن عثمان بن أبي طلحة القرشي الحَجَبِي؛ فهو حفيد شيبه بن عثمان (حاجب الكعبة)، لكنه قد يُنسب إلى جدّه، فيقال: مسافع بن شيبه. وهو ثقة⁽⁴⁹⁾.

وقول منصور عن مسافع هذا: «حدّثني خالي» ليس كذلك، فليس هو خالاً له، بل هو ابنُ خاله، فيُحمل وصفُ منصور له بالخوّلة على الخوّلة المجازية؛ مثل قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص «هذا خالي»، «لكون سعد من بني زهرة، أقارب أمه آمنة»؛ أو أنه سقط هنا لفظ «ابن» من النُّسخ في قول منصور: «حدّثني ابن خالي»، لكن يشكل عليه أنه لم يوجد في شيء من نسخ أبي داود إلا بلفظ «خالي» كما قاله صاحب «بذل المجهود»⁽⁵⁰⁾.

عن أمي: هي أم منصور، صفية بنت شيبه بن عثمان حاجب الكعبة (فهي ابنة شيبه حاجب الكعبة)، وهي من صغار الصحابة، لها رؤية من النبي صلى الله عليه... وفي البخاري التصريح بسماها من النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁵¹⁾.

المرأة الأسلمية أو المرأة التي من بني سليم⁽⁵²⁾: هذه المرأة قال عنها ابن حجر في «التقريب»: لا تُعرف⁽⁵³⁾. ولكن قوله هذا يحتاج إلى توقف وبحث، والأظهر أنها امرأة معروفة بل مُعدّلة، لما يلي:

1- أن صفية بنت شيبه نفسها (الراوية عنها) عرّفَتْها في طرق أخرى لهذا الحديث بأنها امرأة من أهل دارهم، وأنها وَلَدَتْ عامّة أهل الدار. فهي امرأة من البيت نفسه معروفة عند صفية، وكانت قابلةً لأهل دارهم (أي الداية التي تقوم بشؤون الولادة)⁽⁵⁴⁾.

2- أن غالب الظن أن هذه المرأة السُّلمية هي أم عثمان بنت سفيان أو بنت أبي سفيان⁽⁵⁵⁾، ففي «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»: «أم عثمان بنت أبي سفيان... وهي امرأة من بني سليم، وكانت صفية بنت شيبه تعيش في حجرها»⁽⁵⁶⁾.

ومما يقوِّي كونها هي أم عثمان بنت سفيان، أن إحدى روايات هذا الحديث في «مسند أحمد» صرّحت فيه صفية باسمها هذا، ولم تقل فيه «عن المرأة الأسلمية» بصيغة الجاهلية، وإنما سمّتها صراحة فقالت: «عن أم عثمان ابنة سفيان وهي أم بني شيبه الأكبر»⁽⁵⁷⁾.

ثم وجدت أن ابن عساكر نصّ على أن هذه المرأة السُّلمية «هي أم عثمان»⁽⁵⁸⁾.

3- وما دام قد ثبت أن المرأة السُّلمية هي أم عثمان بنت سفيان، فهي معروفة، فإنها زوجة شيبه بن عثمان، وهي صحابية، وذكر أنها بايعت النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁵⁹⁾.

4- بقي أن يُعرف سبب تجهيل صفية بنت شيبه لهذه المرأة السُّلمية، وأنها إذا كانت هي نفس أم عثمان بنت سفيان السُّلمية فلماذا لم تُصرّح صفية باسمها؟ وكذا ما هو سبب تجهيل ابن حجر لها؟

فأما ما يتعلق بتجهيل صفية لها ووصفها بـ«المرأة الأسلمية» دون اسمها «أم عثمان» مع أنها هي هي، فيحتمل أن ذلك لكون أم عثمان هذه ليست أمًّا مباشرةً لصفية حسب ما يظهر⁽⁶⁰⁾، بل هي زوجة والدها (شبية بن عثمان)، فكأن صفية لذلك ما كانت تذكرها باسمها في كل مرة، وإنما كانت توزأحياناً بقولها عنها «المرأة السُّلمية» والمراد بها هي أم عثمان نفسها، والله أعلم.

وأما تجهيل ابن حجر في «التقريب» لها، فالظاهر أنه تبع فيه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» حيث جهَّل فيه ابن القطان: (أم عثمان بنت سفيان)⁽⁶¹⁾، وأمُّ عثمان هي سُلَمية، فكأن ابن حجر حمل (المرأة السُّلمية المجهولة في إسناد أبي داود) على أنها هي (أم عثمان بنت سفيان) التي جهَّلها ابن القطان.

ولكن تجهيل ابن حجر محلُّ نظر، فقد تبَيَّن من الدلائل السابقة أن المرأة معروفة وليست مجهولة⁽⁶²⁾.

وبالجملة فالذي يظهر ويترجَّح -بناءً على ما سبق من القرائن- أن هذه المرأة (المجهولة في إسناد أبي داود)، هي أم عثمان بنت سفيان السُّلمية، وأنها صحابيةٌ بايَعَت النبي صلى الله عليه وسلم.

وعلى سبيل التنزُّل يقال: على فرض كون هذه المرأة السُّلمية باقيةً على جهالتها كما حكم به ابن حجر، وأنها ليست أم عثمان بنت سفيان، بل هي امرأةٌ أخرى مجهولة؛ فهي -مع التسليم بهذا- صحابيةٌ (وإن كنا لم نعرف اسمها) كما وصفها به ابن عساكر في «تاريخ دمشق»⁽⁶³⁾ حيث ذكرها في ترجمة عثمان بن طلحة وقال عنها: «امرأة من بني سُليم، لها صحبة».

والخلاصة أن هذه المرأة السُّلمية أيا كان حالها، هي صحابية، سواء كانت هي نفسها أم عثمان بنت سفيان، أو كانت امرأةً أخرى غير مسماة، فهي صحابيةٌ أيضاً.

الحكم على الحديث: بناءً على ما سبق من دراسة إسناد الحديث، والترجمة لرجاله، تبين من خلاله أن رجاله ثقات، وقد زالت الجهالة عن المرأة السلمية، وتبين أنها أم عثمان بنت سفيان السلمية وهي صحابية؛ أو أنها امرأة أخرى ذكرت مبهمًا ولكنها أيضا صحابية، فالحديث صحيح الإسناد⁽⁶⁴⁾؛ ويكفي تحسين الذهبي لإسناده حيث قال في «المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي»: «إسناده حسن»⁽⁶⁵⁾.

ما يستفاد من الإرشاد النبوي المتعلق بتخمير القرنين:

في الحديث «دليل على أن المصلي لا ينبغي أن يترك بين يديه ما يشغله النظر إليه، عن صلاته. وقد نص أحمد على كراهة أن يكون في القبلة شيء معلق من مصحف أو غيره. وروي عن النخعي قال: كانوا يكرهون ذلك. وعن مجاهد قال: لم يكن ابن عمر يدع شيئاً بينه وبين القبلة إلا نزعه: سيفاً ولا مصحفاً. ونص أحمد على كراهة الكتابة في القبلة لهذا المعنى، وكذا مذهب مالك»⁽⁶⁶⁾.

وقد أورد المجد ابن تيمية في «منتقى الأخبار» حديث عثمان بن طلحة هذا، وبوّب عليه (باب تنزيه قبلة المسجد عما يُلهي المصلي)⁽⁶⁷⁾.

يقول الشوكاني في شرحه: «والحديث يدل على كراهة تزيين المحاريب وغيرها مما يستقبله المصلي بنقش أو تصوير أو غيرهما مما يُلهي؛ وعلى أن تخمير التصاوير مزيل لكراهة الصلاة في المكان الذي هي فيه، لارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصلي بالنظر إليها»⁽⁶⁸⁾.

وبَّه الإمام النووي إلى «الحث على حضور القلب في الصلاة...، ومنع النظر من الامتداد إلى ما يشغل، وإزالة ما يُخاف اشتغال القلب به، وكراهية تزويق محراب المسجد وحائطه ونقشه، وغير ذلك من الشاغلات»⁽⁶⁹⁾.

ويقول أبو بكر بن العربي: «وبالجملة فإن الإقبال على الصلاة، وترك الالتفات فيها، مأموّر بأحكامها...؛ وقد كره العلماء كلّ ما يكون سبباً للالتفات، ولذلك كره الناس تزويق المسجد بالذهب والفضة والنقوش المزخرفة»⁽⁷⁰⁾.

3.2 المطلب الثاني: مروياته في غير الكتب الستة

3.2.1 الحديث الأول: صلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وحسن بن موسى، قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عثمان بن طلحة: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت فصلى ركعتين، -وجاهلك حين تدخل- بين الساريتين⁽⁷¹⁾.

تخریجه: أخرجه الطيالسي عن حماد بن سلمة به مختصراً⁽⁷²⁾. وأخرجه ابن أبي شيبة، وابن أبي عاصم، والطحاوي، والطبراني، والبيهقي، وأبو نعيم، كلهم من طريق حماد بن سلمة، به⁽⁷³⁾.

الحكم على الحديث: رجاله ثقات رجال الصحيح، لكن فيه إرسال بين عروة بن الزبير وعثمان بن طلحة، فعروة لم يسمع من عثمان بن طلحة، فإسناده ضعيف بسبب الإرسال⁽⁷⁴⁾.

لكن المارديني صاحب «الجواهر النقي» أبدى نظراً في الحكم بالإرسال على هذه الرواية؛ حيث يرى أن رواية عروة بن الزبير عن عثمان بن طلحة متصلة باعتبار المعاصرة، وإن كان لم يثبت التصريح باللقاء بينهما، وذلك لأن «عروة سمع أباه الزبير، وحديثه عنه مخرّج في «صحيح البخاري» في مواضع⁽⁷⁵⁾، والزبير أقدم موتاً من عثمان بن طلحة، فلا مانع من سماع عروة من عثمان...»⁽⁷⁶⁾.

ولم يرتض محققو «مسند أحمد» كلام المارديني هذا، بل قالوا: إن المعاصرة لا تستلزم اللقيا، ولهذا رجحوا كلام الإمام البخاري في الحكم على الرواية بالإرسال.

ومع التسليم بكلامهم وكونه موافقا لظاهر القواعد الحديثية، إلا أن كلام المارديني أيضا قوي من حيث القرائن القوية المُثبتة للاتصال بين عروة وعثمان بن طلحة، وهي ثبوت المعاصرة له بقوة، فلا مانع من سماعه من عثمان بن طلحة؛ وما يشهد للمارديني أن ابن حجر قوى إسناده الحديث في «فتح الباري» فقال: إسناده قوي⁽⁷⁷⁾.

ثم إن أصل مضمون الحديث -وهو صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في البيت- ثابت بأحاديث صحيحة، من أعلاها حديث ابن عمر السابق في هذا البحث، فيتقوى بها حديث عروة عن عثمان بن طلحة هذا، ويرتقي إلى الحسن لغيره⁽⁷⁸⁾.

فائدة فقهية لطيفة: من لطائف ما يستفاد فقها من الحديث: أنه يسوغ لمن يطوف بالبيت، أن يصلي ركعتي الطواف داخل الكعبة، وهو ما أفاده ابن أبي شيبة حيث بَوَّب على هذا الحديث بعنوان «في الرجل يطوف بالبيت، مَنْ رَخَّصَ له أن يصلي الركعتين في الكعبة» وروى فيه حديث عثمان بن طلحة هذا⁽⁷⁹⁾، وكذا روى آثارا عن السلف ممن كان يفعل ذلك؛ وكأنه بذلك يشير إلى أن صلاته صلى الله عليه وسلم هذه في الكعبة، كانت عن ركعتي الطواف، وأن ذلك وإن لم يُذكر في هذا الحديث (حديث عثمان بن طلحة وكذا في حديث ابن عمر)، فإنه مذكور في روايات أخرى لقصة فتح مكة، ثبت فيها طوافه صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم بالكعبة، ثم دخوله الكعبة عقب ذلك وصلاته فيها، كما رواه ابن أبي شيبة نفسه بإسناد حسنٍ مرسل⁽⁸⁰⁾، وفيه: «ثم طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت، ثم دخل عثمان بن طلحة، فقال: أي عثمان، أين المفتاح؟ فقال: هو عند أُمي سلافة ابنة سعد»، وفيه: «ثم فَتَحَ له عثمان، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة، فكبر في زواياها وأرجائها، وحمد الله، ثم صلى بين الأسطوانتين ركعتين»، الحديث.

نعم لا يُنكر أيضا أنه يحتمل أن صلاته صلى الله عليه وسلم هذه كانت صلاةً مستقلةً نافلةً في الكعبة، لكن بما أنه ثبت كونه صلاها في الكعبة عقب الطواف، فإن ذلك يقوّي جانب الاستثناس للقول بأنه يحتمل أنها كانت عن ركعتي الطواف، وعلى هذا فما فعله ابن أبي شيبة في تبويبه المذكور

على هذا الحديث، والإشارة به على أن صلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة كانت عن ركعتي الطواف، ملمح فقهي لطيف، وأن من فعل ذلك من السلف: فله أصل من عمل النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهو تفقه لطيف من الإمام ابن أبي شيبة، لعله لم يتفطن له غيره، رحمه الله.

3.2.2 الحديث الثاني: مفتاح البيت إلى أهله⁽⁸¹⁾

روى ابن سعد عن الواقدي بإسناده عن عثمان بن طلحة أن النبي عليه الصلاة والسلام قال له يوم الفتح: «أئتني بالمفتاح»، فأتيته به، فأخذني، ثم دفعه إليّ، وقال: «خذوها تالدة خالدة، ولا ينزعها منكم إلا ظالم؛ يا عثمان إن الله استأمنكم على بيته فكلوا مما يصل إليكم من هذا البيت بالمعروف»⁽⁸²⁾.

الحكم على الحديث

إسناده ضعيف بسبب الواقدي. وله طرق أخرى - عن غير الواقدي - وكلها ضعيفة أيضاً، ذكرها الحافظ ابن حجر في «الفتح»، لكن مجموعها تقتضي قوة الخبر⁽⁸³⁾.

3.2.3 الحديث الثالث: أدب الأخوة والصحبة⁽⁸⁴⁾

قال الحاكم في «المستدرک»: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب من أصل كتابه، ثنا بكار بن قتيبة القاضي، ثنا أبو المطرف بن أبي الوزير، ثنا موسى بن عبد الملك بن عمير، عن أبيه، عن شيبة بن عثمان الحجبي، حدثني عمي⁽⁸⁵⁾ عثمان بن طلحة: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ثلاث يصفين لك ودّ أخيك: تُسلّم عليه إذا لقيته، وتوسّع له في المجلس، وتدعوه بأحب أسمائه إليه»⁽⁸⁶⁾.

تخريجه: رواه البيهقي في «شعب الإيمان» وفي «الآداب» عن الحاكم به⁽⁸⁷⁾. ورواه البخاري في «التاريخ الكبير»، والطبراني، وتمام الرازي، والسمعاني، كلهم من طريق أبي المطرف بن أبي الوزير به بمثله⁽⁸⁸⁾.

الحكم على الحديث: إسناده ضعيف بسبب موسى بن عبد الملك بن عمير. قال أبو

حاتم: «هذا حديث منكّر، وموسى ضعيف الحديث»⁽⁸⁹⁾.

وعلاوة على ما سبق من تضعيف الحديث وكونه مُعلّلاً، فقد اختلف فيه على عبد الملك بن عمير وصلاً وانقطاعاً.

فرواه موسى بن عبد الملك بن عمير، عن أبيه، عن شيبه بن عثمان الحجبي، حدثني عثمان بن طلحة موصولاً مرفوعاً⁽⁹⁰⁾.

ورواه حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير عن ابن شيبه مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁹¹⁾.

ورواه أبو عوانة عن عبد الملك عن مصعب بن شيبه مرسلًا أيضاً نحوه⁽⁹²⁾.

تحرير الخلاف والحكم عليه: مداره على (عبد الملك بن عمير):

رواه ابنه موسى بن عبد الملك بن عمير، عنه، عن شيبه بن عثمان الحجبي، حدثني عثمان بن طلحة موصولاً مرفوعاً.

ورواه حماد بن سلمة، وأبو عوانة كلاهما عن عبد الملك بن عمير، واختلفا أيضاً؛ فقال حماد: عن عبد الملك بن عمير عن ابن شيبه (مبهما)؛ وأما أبو عوانة فقال: عن عبد الملك عن مصعب بن شيبه نحوه؛ فسماه بـ(مصعب بن شيبه). وكلتا هاتين الروايتين (رواية حماد وأبي عوانة) منقطعتان؛ لأن (ابن شيبه المبهم) عند حماد بن سلمة، هو نفس (مصعب بن شيبه) عند أبي عوانة، وليس له اتصال بالنبي صلى الله عليه وسلم، فروايته منقطعة.

أما ما يتعلق بالترجيح بين الرواية الموصولة (وهي من طريق موسى بن عبد الملك بن عمير)، والرواية المنقطعة (وهي من طريق حماد بن سلمة وأبي عوانة)، فالذي يظهر من كلام الدارقطني في

«العلل»⁽⁹³⁾ أن الحديث حديث حماد بن سلمة، وأن الرواية منقطعة، وأن ما جاء به موسى بن عبد الملك بن عمير عن أبيه، بروايته موصولا عن شيبه بن عثمان عن عمه عثمان بن طلحة، هو تفرد منه، وهو ضعيف، فيكون حديثه منكرا، وهو ما أعله به أبو حاتم - كما سبق في الحكم على الحديث -؛ بل حتى البخاري يظهر من صنيعه في سوق طرق هذه الرواية في «التاريخ الكبير» أنه يشير إلى إعلال الرواية الموصولة.

وبناء على صنيع أئمة العلل الثلاثة هؤلاء: البخاري وأبي حاتم والدارقطني، في إعلال رواية موسى بن عبد الملك الموصولة؛ وترجيح رواية حماد بن سلمة المنقطعة؛ يخرج الحديث عن كونه يُعدّ ضمن مرويات (عثمان بن طلحة)، لأنه يصير من رواية مصعب بن شيبه منقطعة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس من حديث عثمان بن طلحة. والله أعلم.

شواهد الحديث: الحديث مع ما سبق من تضعيفه - سواء كان منقطعا، أو موصولا - يُروى أيضا من حديث عمر رضي الله عنه موقوفا عليه، من أكثر من طريق، وكلها ضعيفة ومنقطعة⁽⁹⁴⁾. وباجتماع تلك الطرق المتعددة، يتقوى أصل الحديث المروي عن عثمان بن طلحة موصولا، أو عن مصعب بن شيبه مرسلا، ويرتقي إلى الحسن لغيره⁽⁹⁵⁾.

الخاتمة:

1- كان عثمان بن طلحة هو المتولي لسدانة الكعبة في أيام النبي صلى الله عليه وسلم حتى قبل بعثته الشريفة، وقد أقره صلى الله عليه وسلم عليها في الإسلام (حيث ردّ إليه مفتاح الكعبة في يوم فتح مكة)، وهي أعظم منقبة له رضي الله عنه.

2- لم يكن لعثمان بن طلحة رضي الله عنه عقب من ذريته، فانتقلت السدانة منه بعد وفاته إلى ابن عمه شيبه بن عثمان رضي الله عنه.

3- إن أسرة عثمان بن طلحة رضي الله عنه، كانت أسرة صناديد كفار قريش، بل قُتل والدُه وعمُّه وأربعةٌ من إخوته، يوم أحد، ثم شَرَّفَ الله تعالى هذا الصحابي بشرف الإسلام وصحبة النبي صلى الله عليه وسلم والرواية عنه، وشرف تولى سدانة الكعبة المشرفة وبقائها خالدةً في ذرّيته، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

4- حديث دخول النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة وصلاته فيها، وإن كان مشهوراً من رواية ابن عمر، لكنه يحتمل أن يُعدَّ -على وجه مرجوح- من مسانيد عثمان بن طلحة ومروياته عن النبي صلى الله عليه وسلم.

5- من الأحاديث التي تُروى في كتب السنة مسندةً عن عثمان بن طلحة رضي الله عنه: حديث «ثلاث يصفين لك ودّ أخيك»؛ لكن ظهر من خلال دراسته في البحث، أنه لا يصحُّ مُسنَدًا عنه، بل هو معلّ، وأن الراجح فيه أنه منقطع دون عثمان بن طلحة.

6- مجموع أحاديث عثمان بن طلحة التي جُمعت في هذا البحث بعد استقصاء البحث عنها في كتب السنة: خمسةٌ أحاديث، وهي نفس النتيجة التي سبق إليها الذهبي رحمه الله تعالى في ترجمة هذا الصحابي من «سير أعلام النبلاء»، فهذه موافقة سارة للباحث مع مثل الإمام الذهبي⁽⁹⁶⁾.

7- أحاديثُ عثمان بن طلحة (التي جُمعت في هذا البحث) وإن كانت قليلة من حيث العدد، إلا أنها أفادت الباحث بفوائد نقدية تتعلق بدراسة الأسانيد وبالحكم على بعض الرواة.

الهوامش :

- (1) الذهبي، محمد بن أحمد: «سير أعلام النبلاء»، تحقيق فريق بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1405 (3/ 10-11).
- (2) أبو داود، سليمان بن الأشعث: «السنن»، بتعليقات الألباني، دار الكتاب العربي، بيروت، دون تاريخ (ح4549)؛ وابن ماجه، محمد بن يزيد: «السنن»، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت (ح2627)؛ كلاهما من طريق حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه أحمد بن حنبل: «المسند»، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421 (ح15388)؛ وابن حبان، محمد بن حبان: «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان»، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1408 (ح6011) من طرق أخرى عن خالد الحذاء به بنحوه. وإسنادهم جميعا صحيح، وإن كان اختلف في إسناده في مواضع، لكن الراجح هي رواية خالد الحذاء، كما بين ذلك بيانا مجودا شافيا محققو «مسند أحمد» في التعليق على هذا الحديث (6533).
- (3) ينظر: ابن هشام، عبد الملك: «السيرة النبوية»، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1411 (5/ 74)؛ وابن كثير، إسماعيل بن عمر "البداية والنهاية"، دار الفكر 1407 (4/ 301 و8/ 23).
- (4) القرطبي، أحمد بن عمر: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، تحقيق محيي الدين مستو وآخرين، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى، 1417 (3/ 431).
- (5) النووي، يحيى بن شرف: «شرح صحيح مسلم»، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392 (9/ 83)؛ والنجار، محمد الطيب: «القول المبين في سيرة سيد المرسلين»، تعليق عبد السلام علوش، دار الندوة الجديدة، بيروت (ص50).
- (6) الزبيدي، محمد مرتضى: «تاج العروس من جواهر القاموس»، المطبعة الخيرية، القاهرة، 1306 (1/ 203) وكرمي، أحمد عجاج: «الإدارة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم»، دار السلام، القاهرة، 1427 (ص41). وهذه الوظيفة تُعرف الآن بالسكترتارية. ينظر: قلنجي، محمد؛ قتيبي، حامد صادق: «معجم لغة الفقهاء»، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، 1408 (ص175).
- (7) كان عبد الدار: أكبر أولاد قصي، لكن كان عبد مناف (الجد الأعلى للنبي صلى الله عليه وسلم): أشرف أولاد قصي، لأنه شرف في زمان أبيه قصي، وذَهَبَ شَرَفُهُ كُلَّ مذهب. الحلبي، علي بن برهان الدين: «السيرة الحلبية»، دار المعرفة، بيروت، 1400 (1/ 21).
- (8) ينظر لما سبق: «سيرة ابن هشام» (1/ 256-264)؛ و«السيرة الحلبية» (1/ 21-22)؛ و«القول المبين في سيرة سيد المرسلين» (ص50)؛ وهيك، محمد حسين: «حياة محمد صلى الله عليه وسلم»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1952 (ص96-97).
- (9) الفاري، الملا علي: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 (2/ 584)؛ و«القول المبين في سيرة سيد المرسلين» (ص50).
- (10) ينظر: الشيباني، محمد صالح بن أحمد: «إعلام الأنعام بتاريخ بيت الله الحرام»، تحقيق إسماعيل أحمد حافظ، نادي مكة الثقافي الأدبي، جامعة أم القرى، 1405 (ص272)، ففيه نقلاً عن «المواهب اللدنية» للقسطلاني أن عثمان بن طلحة لا ولد له. وينظر مقال «سَدَنَة

الكعبة المشرفة»، المنشور على موقع بوابة الحرمين الشريفين، التابع لرئاسة شؤون الحرمين الشريفين، فقد ذكر فيه نقلا عن كتب السير - بدون عزو لمصدر معين - أن عثمان بن طلحة لم يُعقب.

<http://www.alharamain.gov.sa/index.cfm?do=cms.conarticle&contentid=5818&categoryid=996>

(11) بل قُتل في ذلك اليوم كلُّ إخوة عثمان بن طلحة وهم: مسافع، والجُلَّاس، والحارث، وكِلاب؛ فكان قُتل في عائلة واحدة يوم ذاك (وهي عائلة عثمان بن طلحة) ستة أشخاص: والد عثمان بن طلحة، وعمُّه، وكلُّ إخوته (وهم أربعة). ينظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 (3/ 1034).

(12) ابن كثير، إسماعيل بن عمر: «جامع المسانيد والسُّنن، الهادي لأقوم سنن» لابن كثير، تحقيق عبد الملك بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1419 (6/ 46).

(13) ومن مفاخر عبد العزى هذا: أن في سلالة - من بني عبد الدار - الشرف، والعدد (أي الكثرة)؛ ومن مفاخره أن في أولاده الصُّلبيين: برة بنت عبد العزى، جدّة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأُمّه (أُمُّ أُمّه). الزبير، مصعب بن عبد الله: «نسب قريش»، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة (7/ 250).

(14) ينظر: ابن سعد، محمد: «الطبقات الكبرى»، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1968 (5/ 448)؛ وابن حجر، أحمد بن علي: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت 1379 (3/ 464 و 8/ 18)؛ والصالح، محمد بن يوسف: «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد»، تحقيق عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1414 (5/ 237 و 6/ 51). و«السُّلالة» هذه بالفاء، «وصَحَّف من قال «سلامة» بالميم، بدل الفاء» كما في «سبل الهدى والرشاد» (6/ 51).

(15) ينظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر «البداية والنهاية»، دار الفكر 1407 (4/ 20 و 4/ 64) و«سيرة ابن هشام» (4/ 124)، و«سبل الهدى والرشاد» (6/ 40).

(16) «سبل الهدى والرشاد» (6/ 41) وابن حبيب، محمد بن حبيب الهاشمي: «المحبر»، تحقيق إيلزة ليختن شتير، دار الآفاق الجديدة، بيروت (ص 410). وذكرها ابن حجر في إعداد الصحابة في «الإصابة في تمييز الصحابة» (القسم الأول من حرف السين)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415 (8/ 181).

(17) «نسب قريش» (7/ 251).

(18) «طبقات ابن سعد» (3/ 116).

(19) «طبقات ابن سعد» (2/ 66)؛ وأبو شهبة، محمد بن محمد: «السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة»، دار القلم، دمشق، الطبعة الخامسة، 1419 (2/ 276 غزوة الخندق).

(20) يُنظر: «سيرة ابن هشام» (4/ 148) و«السيرة الحلبية» (2/ 183) وأبو شهبة: «السيرة النبوية» (1/ 460).

(21) العمري، أكرم ضياء: «السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية»، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة السادسة، 1415 (1/ 204).

(22) روى أحمد في «المسند» (17777) قصة إسلامهم لكن الرواية أصلا تتعلق بإسلام عمرو بن العاص، والتقاءه بخالد بن الوليد في طريق المدينة، وجاء ذكر عثمان بن طلحة في آخر الرواية «أن عثمان بن طلحة بن أبي طلحة كان معها أسلم حين أسلم». وإسناده حسن في

المتابعات والشواهد كما قاله محققو «المسند». وقال الهيثمي: رجاله ثقات. وقال صاحب «الفتح الرباني»: سنده جيد. ينظر: الهيثمي، علي بن أبي بكر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، دار الفكر، بيروت، 1412 (9/584)؛ والساعاتي، أحمد عبد الرحمن، «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني»، مطبعة الفتح الرباني، القاهرة، الطبعة الأولى، 1375 (21/133-136).

(23) البغوي، عبد الله بن محمد: «معجم الصحابة»، تحقيق محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، 1421 (2/223) بإسناد منقطع عن مصعب الزيري؛ وابن حديدة، محمد بن علي: «المصباح المضي في كُتُب النبي الأمي ورسله، إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي»، تحقيق محمد عظيم الدين، عالم الكتب، بيروت (2/62) نقلاً عن الواقدي؛ والواقدي ضعيف.

والصحيح المعتمد في هذه الجملة أنها تُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في موقعة غزوة بدر؛ حين علم صلى الله عليه وسلم بقدوم صناديد قريش في بدر مثل عتبة وشيبة ابني ربيعة وأبي جهل وأمية بن خلف، فقال: هذه مكة قد أُلقت إليكم أفلاذ كبدها. وإسناده صحيح لكنه مرسل. ينظر البيهقي، أحمد بن الحسين: «دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة»، تحقيق عبد المعطي قلججي، دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 (3/43)؛ وأورده ابن كثير في «البداية والنهاية» (3/265) وفي «تفسيره»، دار طيبة، الطبعة الثانية 1420 (4/68).

(24) يعني ترفعهم ونزاهتهم عنها. يقال: فلان ظَلِفُ النفس: معناه ممتنع من أن يأتي أمراً دنيئاً يُدَسُّه ويؤثر فيه. ومنه قول الشاعر: لقد أَظْلِفُ النفسَ عن مَطْعَمٍ إذا ما تَهافتَ ذِبَابُهُ. ينظر: ابن الأثير، محمد بن القاسم: «الزاهر في معاني كلمات الناس»، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412 (2/10)؛ والزبيدي: «تاج العروس» (ظلف).

(25) الكلاعي، سليمان بن موسى: «الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء»، تحقيق محمد كمال الدين علي، عالم الكتب، بيروت، 1417 (2/27-29)؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، «الخصائص الكبرى»، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405 (1/446). ولم أجد القصة في المطبوع من «طبقات ابن سعد»، كما لم أجد لها عند الواقدي في «مغازيه» 838/2 - بهذا التفصيل المطول -، وإنما الموجود عنده: الجزء الأخير فقط من هذه القصة.

(26) ابن هشام، «السيرة» (4/61) وبنحوه ابن أبي شيبة (38055) بإسناد حسن مرسل. «المصنف»، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بسوريا، طبع دار قرطبة، بيروت، الطبعة الأولى، 1427.

(27) عبد الرزاق بن همام: «المصنف»، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1403 (9076) بإسناد مرسل، وفيه أيضاً رواه مبهم. وأما ما يُذكر في بعض الروايات أن الذي تسلم المفتاح في ذلك اليوم من النبي صلى الله عليه وسلم هو شيبة بن عثمان (ابن عم عثمان بن طلحة)، فهو وهم. ينظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى»، سلسلة الناقص من طبقات ابن سعد (القسم الثالث)، تحقيق ودراسة عبد العزيز السلومي، مكتبة الصديق، الطائف، 1416 (1/258 الترجمة 35).

(28) ابن هشام، «السيرة النبوية» (4/61).

(29) سيأتي الكلام على هذه الرواية ودراساتها، ضمن مرويات عثمان بن طلحة، في هذا البحث.

(30) ابن حجر: «فتح الباري» (8/19)؛ والصالح، «سبل الهدى والرشاد» (5/244) وإسناده مرسل.

(31) الحلبي: السيرة الحلبية (3/53)؛ والصالح، «سبل الهدى والرشاد» (5/244).

(32) المزي، يوسف بن عبد الرحمن: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، تحقيق بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى،

1400 (19/395)؛ والشيباني، محمد صالح: «إعلام الأنعام بتاريخ بيت الله الحرام» (ص 278).

- (33) المزي: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي بيروت؛ والدار القيّمة، بمبئي بالهند، الطبعة الثانية، 1403 (6/209 مسند ابن عمر)؛ (2/107 مسند بلال، من رواية ابن عمر عنه) 2/107.
- (34) البخاري، محمد بن إسماعيل: «الجامع المسند الصحيح»، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير ودار البيامة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1407 (كتاب الصلاة ح 397 و468 و504-506، و1171؛ وكتاب الحج ح 1598-1599؛ وكتاب الجهاد ح 2988؛ وكتاب المغازي ح 4289 و4400)؛ ومسلم بن الحجاج: «المسند الصحيح»، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (كتاب الحج ح 388-394)؛ وأبو داود: «السنن» (كتاب المناسك ح 2023-2025)؛ والنسائي، أحمد بن شعيب: «السنن»، ترقيم عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب 1406 (كتاب المساجد ح 692؛ وكتاب القبلة ح 749؛ وكتاب مناسك الحج ح 2905-2908)؛ وابن ماجه: «السنن» (كتاب المناسك ح 3063).
- (35) الترمذي، محمد بن عيسى: «السنن»، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت (كتاب الحج ح 874)، وقال: حديث حسن صحيح.
- (36) مسلم: «الصحيح» (394).
- (37) عياض بن موسى: «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، تحقيق يحيى جيلوش، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، 1419 (4/220) والنووي: «شرح صحيح مسلم» (9/86).
- (38) الحاكم، محمد بن عبد الله: «المستدرك على الصحيحين»، نشر مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411 (3/485). ورجال إسناده كلهم ثقات، وسكت على الحديث الحاكم والذهبي كلاهما.
- (39) مسلم: «الصحيح» (392).
- (40) عياض: «إكمال المعلم» (4/219)؛ والنووي: «شرح صحيح مسلم» (9/86)؛ وابن حجر: «فتح الباري» (3/465).
- (41) المزي: «تهذيب الكمال» (19/396 و15/333). وأشار إليه -قبل المزي- ابن منجويه رحمه الله تعالى في «رجال صحيح مسلم» (1116) في ترجمة عثمان بن طلحة، حيث قال: «روى عنه عبد الله بن عمر وقال: (بلال أو عثمان) في الحج».
- (42) ابن كثير: «جامع المسانيد والسنن» (6/48).
- (43) «المسند» (15387) وهو حديث مستقل غير حديث ابن عمر. وسيأتي الكلام عليه، ضمن مرويات عثمان بن طلحة.
- (44) أبو داود: «السنن» (كتاب المناسك ح 2030).
- (45) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الطبعة الثانية، 1422 (2/210).
- (46) عبد الرزاق: «المصنف» (9083)، وابن أبي شيبه: «المصنف» (4618)، والحميدي، عبد الله بن الزبير: «المسند»، دار المأمون للتراث، دمشق؛ دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض؛ الطبعة الثانية، 1423 (575)، والبيهقي، أحمد بن الحسين: «السنن الكبرى»، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، 1344 (2/438).
- (47) ابن حجر: «تقريب التهذيب»، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، الطبعة الأولى، 1406 (ت 85، 2399، 2451، 6598). وقد صرح سفيان بن عيينة بالتحديث عن منصور، في «مسند أحمد» (37/166 و2322).
- (48) «تهذيب الكمال» (28/538)؛ و«تقريب التهذيب» (6904).

- (49) «تهذيب الكمال» 27/ 422 و«تقريب التهذيب» (6586).
- (50) السهارنفوري، خليل أحمد: «بذل المجهود في حلّ أبي داود»، دار الكتب العلمية، بيروت (9/ 374)؛ وابن حجر: «فتح الباري» (11/ 78). ومما ينبغي ذكره هنا أن ابن حجر لما ذكر هذا الإسناد في «تقريب التهذيب» (باب المبهمات)، ذكره هكذا: «منصور بن عبد الرحمن الحجيبي، عن ابن خاله؛ هو مسافع بن شيبه». وهكذا أيضاً عنده في «تهذيب التهذيب» (باب المبهمات)؛ مع أن من المعلوم أنه في هذين الكتابين (التهذيب والتقريب) تابع للمزي في «تهذيب الكمال»؛ والمزي في «تهذيب الكمال» 35/ 109 (في فصل المبهمات) لم يذكر لفظ «الابن» في هذا الإسناد، بل جاء به بدون لفظ (الابن) هكذا: «منصور بن عبد الرحمن الحجيبي عن خاله...» ثم قال: «خاله» هو مسافع بن شيبه».
- (51) «تقريب التهذيب» (8622)، وذكر في الترجمة نفسها أن الدارقطني أنكر إدراكها (أي للنبي صلى الله عليه وسلم)؛ لكنه ردّ على ذلك في «الإصابة» (8/ 213) بقوله: «وأبعد من قال: لا رؤية لها». وردّ على ذلك أيضاً قبله، المزي في «تحفة الأشراف» (11/ 343)، حيث ذكر حديثاً رواه أبو داود (1878) وابن ماجه (2947) عن صفية هذه قالت: «لما اطمأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح، طاف على يعبر يستلم الركن بمحجن في يده، قالت: وأنا أنظر إليه»؛ قال المزي: «هذا الحديث يُضعف قول من أنكر أن تكون لها رؤية، فإنه إسناد حسن.»
- (52) وُصفت بـ«الأسلمية» عند أبي داود، وبالمراة من بني سليم عند غيره.
- (53) «تقريب التهذيب» (8818) وقد انفرد ابن حجر بتجهيلها فيه، وإلا فقد سكت عنها هو في «تهذيب التهذيب» تبعاً للمزي في «تهذيب الكمال»؛ وكذا سكت عنها الذهبي في «الكاشف» (7177) ولم يحكم عليها بالتجهيل. «الكاشف» في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق وتقديم محمد عوامة، دار القبة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، 1413.
- (54) ينظر: ابن أبي شيبه: «المصنف» مع تعليق المحقق (4618)؛ وأحمد: «المسند» مع تعليق المحققين (16637 و23221).
- (55) واسمها: برة بنت سفيان بن سعيد بن قانف بن الأوقص السلمي. مصعب الزبيري: «نسب قريش» (7/ 253).
- (56) أبو زرعة الدمشقي: «تاريخ أبي زرعة»، تعليق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 (1371).
- (57) «المسند» (16636) وإسناده ضعيف، لكن ذلك لا يضرّ -حسب ما يظهر- في تسمية المرأة السُّلمية المجهولة، بأنها أم عثمان بنت سفيان السُّلمية. وقد جزم بأنها هي، الشيخ الأرناؤوط في تعليقه على «سنن أبي داود»، استناداً إلى رواية «المسند» هذه. وكذا جزم به قبله، الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود». ينظر «سنن أبي داود»، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بلي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430 (2030)؛ و«صحيح سنن أبي داود»، مؤسسة غراس، الكويت، الطبعة الأولى، 1423 (1770).
- (58) استفدته من «المصنف» لابن أبي شيبه بتعليق الشيخ محمد عوامة (3/ 475 ح 4618).
- (59) «مسند أحمد» (16636) و«الإصابة» (12166) و«تقريب التهذيب» (8747) والذهبي، محمد بن أحمد: «الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام»، تحقيق خالد بن محمد المصري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1426 (ص 29).
- (60) اقتصر أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (1371) على القول بأن (أم عثمان بنت سفيان) هي أم صفية وإخوتها جبير بن شيبه وغيره، لكن ابن سعد في «طبقاته»، سلسلة الناقص من طبقات ابن سعد (القسم الثالث 1/ 254) ردّد القول في أنها هل هي أم صفية، أو أن أمها امرأة أخرى اسمها ربيعة بنت عرفجة السعدي. وكذلك فعّل الذهبي في «الكاشف» (7132) في ترجمة (أم عثمان) هذه، فعبر بالاحتال في كونها أمّاً لصفية، فقال: «وكانها أمّها».

- (61) ابن القطان الفاسي، علي بن محمد: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، 1418/2 و 545/4 و 290 (4) وقد ردّ الذهبي عليه تجهيله هذا، فقال في «الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام» (ص 29): «قلت: هي زوجة شبية، لها صحبة ورواية في «مسند أحمد»».
- (62) ولذا علّق الشيخ شعيب الأرناؤوط في طبعته المحققة من «سنن أبي داود» (2030) على تجهيل ابن حجر لها: أنه مُستغرب.
- (63) ابن عساكر، علي بن الحسن: «تاريخ دمشق»، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1416 (38/376). وينظر تعليقات الشيخ محمد عوامة على «مصنف» ابن أبي شيبه (4618) ففيه ما يؤكّد إثبات صحبة هذه المرأة السُّلمية ورفع الجهالة عنها، وهو أن هذه المرأة السُّلمية: لا يبعد أن يكون لها إدراكٌ للعهد النبوي، بدليل أن صفية بنت شبية -التي تروي عن هذه المرأة السُّلمية: قد رأت النبي صلى الله عليه وسلم، وهي أصغر منها، فإذا كان لصفية -وهي أصغر منها- إدراكٌ ورؤية، فإثبات ذلك لهذه المرأة السُّلمية من باب أولى؛ وإذا صحّ هذا، فجهالة اسمها لا تضرّ، ويكون الحديث صحيحاً.
- (64) ينظر الألباني: «صحيح سنن أبي داود» (1770)؛ و«سنن أبي داود» تحقيق شعيب الأرناؤوط (2030)؛ و«مسند أحمد» (16637)؛ و«المصنف» لابن أبي شيبه، تحقيق محمد عوامة (4618).
- (65) استفدته من «المصنف» لابن أبي شيبه بتحقيق الشيخ محمد عوامة (4618).
- (66) ابن رجب: «فتح الباري» (210-209/2).
- (67) ابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله: «منتقى الأخبار» (مع نيل الأوطار)، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة (2/173).
- (68) الشوكاني، محمد بن علي: «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار»، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة (2/173).
- (69) النووي: «شرح صحيح مسلم» (44/5).
- (70) ابن العربي، محمد بن عبد الله: «المسالك في شرح موطأ مالك»، تعليق محمد بن الحسين السُّليمان وعائشة بنت الحسين السُّليمان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1428 (2/421).
- (71) «المسند» (15387).
- (72) الطيالسي، سليمان بن داود الطيالسي: «المسند»، تحقيق مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1419 (2/705 ح 1462).
- (73) ابن أبي شيبه: «المصنف» (15251)؛ وابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو: «الآحاد والمثاني»، تحقيق باسم الجوابرة، دار الراجية، الرياض، الطبعة الأولى، 1411/2 و 612؛ والطحاوي، أحمد بن محمد: «شرح معاني الآثار»، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1414 (1/392)؛ والطبراني، سليمان بن أحمد: «المعجم الكبير»، تحقيق حمدي السلفي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، الطبعة الأولى، 1397 (8316)؛ والبيهقي: «السنن الكبرى» (2/328)؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله: «معركة الصحابة»، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1419 (4398).
- (74) «مسند أحمد» بتعليق محققه (15387)؛ والبخاري: «التاريخ الكبير»، تصحيح عبد الرحمن المعلمي وفريق معه، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، 1360 (6/212) و«سنن البيهقي» (2/326).

(75) ومن ذلك حديثه في «صحيح البخاري» (2561) عن أبيه الزبير في المخاصمة التي وقعت بينه وبين رجل من الأنصار في شراج الحرة. وأفاد ابن حجر في شرح هذا الحديث -في موضع آخر- في «فتح الباري» (36/5) أن البخاري صحح هذا الحديث اعتيادا على صحة سماع عروة من أبيه.

(76) المارديني، علي بن عثمان: «الجواهر النقي في الرد على البيهقي»، مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، 1344 (2/326-327).

(77) «فتح الباري» (1/501).

(78) وقد حكم عليه محققو «مسند أحمد» (برقم 15387) أنه صحيح لغيره.

(79) وروى فيه أيضا حديث ابن عمر المشهور (السابق في هذا البحث) في دخوله صلى الله عليه وسلم الكعبة وصلاته فيها.

(80) «المصنف» لابن أبي شيبة (38055). وكتب السيرة أيضا تورد في أحداث قصة فتح مكة، طوافه صلى الله عليه وسلم بالكعبة ثم دخوله فيها والصلاة فيها. ففي الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر، تحقيق شوقي ضيف، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1415 (ص 234): «وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكعبة، ودعا عثمان بن طلحة فأخذ منه مفتاح الكعبة بعد أن مانعته أمه ذلك، ثم أسلمته، فدخل النبي الكعبة ومعه أسامة بن زيد وبلال بن رباح وعثمان بن طلحة، ولا أحد معه غيرهم، فأغلق الباب عليه وصلى داخلها ركعتين». وثبت في «صحيح مسلم» (باب فتح مكة ح 1780) طوافه صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم، لكن بدون ذكر صلاته فيها عقب ذلك.

(81) العنوان مستفاد من «الرحيق المختوم» لصفي الرحمن المباركفوري (ص 386).

(82) لم أجده في المطبوع من «طبقات ابن سعد»، وإنما عزاه السخاوي إليه، في «المقاصد الحسنة» (ص 320). السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405. وأورده السيوطي في «الخصائص الكبرى» (1/446) من طريق ابن سعد بإسناده عن الواقدي إلى عثمان بن طلحة... (وفيه قصة إسلامه المطولة التي سبقت في ترجمة عثمان بن طلحة). وأورده الكلاعي في «الاكتفاء» (2/127) عن الواقدي مباشرة (بدون سوق لإسناده).

(83) «فتح الباري» (8/19)؛ وأبو حذيفة، نبيل بن منصور البصرة: «أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري»، مؤسسة الساحة، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، 1426 (4/ح 1989) والنجار: «القول المبين في سيرة سيد المرسلين» (ص 50).

(84) العنوان مستفاد من «إحياء علوم الدين» 2/157.

(85) هكذا في رواية الحاكم في «المستدرک» (3/485) بلفظ «عمي عثمان بن طلحة» وهكذا رواه البيهقي عن الحاكم في «شعب الإيمان»، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، وإشراف مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، 1423 (11/196). وهكذا أيضا عند البخاري في «التاريخ الكبير» (7/352) بلفظ «عمي».

ولكن أورده الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (3/326) سورة الحجرات، الحديث الرابع عن «شعب الإيمان» للبيهقي، بدون لفظ «عمي»، وهكذا رواه البيهقي عن الحاكم، في كتابه «الأدب» (ص 77) بدون لفظ «عمي». ينظر: الزيلعي: «تخريج الأحاديث والآثار»

الواقعة في تفسير الكشاف، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى 1414؛ والبيهقي: «الآداب»، اعتنى به أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1408.

ولفظ «عمي» في رواية الحاكم، مشكل، فإن عثمان بن طلحة ليس عمًا لشيبة بن عثمان، وإنما هما ابنا عم، فلعل شيبة أطلق لفظ «العم» مجازًا على ابن عمه عثمان بن طلحة، ربما تقديرًا لكونه أكبر منه في السن. والله أعلم.

(86) الحاكم: «المستدرک» (3/485) وفيه موسى بن عبد الملك بن عمير، ضعيف. ينظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد: «العلل»، تحقيق فريق بإشراف سعد الحميد وخالد الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، 1427 (6/21)؛ والفهيد: جاسم بن سليمان: «الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام»، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 (3/398 ح 1173)

(87) البيهقي: «شعب الإيثار» (11/196 ح 8397) و«الآداب» (ص 77)

(88) «التاريخ الكبير» (7/352)؛ والطبراني: «المعجم الأوسط»، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415 (ح 3496)؛ وجاسم الفهيد: «الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام» (3/398)؛ والسمعاني، عبد الكريم بن محمد: «أدب الإماء والاستملاء»، شرح ومراجعة سعيد اللحام، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1409 (ص 149).

(89) ابن أبي حاتم: «العلل» (6/21).

(90) «التاريخ الكبير» (7/352) و«المستدرک» (3/485).

(91) «التاريخ الكبير» (7/352)؛ والدارقطني: «العلل»، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، 1405 (1194)؛ والهيتمي، علي بن أبي بكر: «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»، تحقيق حسين أحمد الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1413 (2/861) والبوصيري، أحمد بن أبي بكر: «تحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، تحقيق عادل بن سعد والسيد بن محمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1419 (5/528) وابن حجر: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»، رسالة علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق سعد الشثري، دار العاصمة ودار الغيث، السعودية، الطبعة الأولى، 1419 (12/155) والسيوطي: «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» (بشرحه فيض القدير للمناوي)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى 1356 (1/338).

وقد اضطرب الأمر في تسمية الراوي المبهمة المذكور في الإسناد باسم (ابن شيبة)، فسمي تارة بـ(ابن شيبة)؛ وتارة بـ(أبي شيبة)؛ وجاء عند الدارقطني في «العلل» مترددًا هكذا: (ابن شيبة أو أبي شيبة).

أما السيوطي في «الجامع الصغير» فقد انفرد بتسميته بـ(أبي شيبة الخدري) وعلق المناوي عليه في «فيض القدير» (1/338) بأنه «صحابي حجازي، قيل هو أخو أبي سعيد» أي أخو أبي سعيد الخدري. لكن كلام السيوطي ثم المناوي محل نظر؛ فلم ينسب أحد بأنه «خدري» حتى إن ابن حجر في «المطالب العالية» سماه بـ(أبي شيبة) مبهمًا فقط بدون وصفه بكونه «خدريًا».

ثم مما يزيد الأمر توقفاً في كلام السيوطي أن ابن حجر ترجم في الإصابة (7/177) لاثنتين من الصحابة ممن يسمى بـ(أبي شيبة): أحدهما: «أبو شيبة الخدري»، قال ابن حجر عنه: «له حديث واحد» وهو «من شهد أن لا إله إلا الله مخلصاً بها قلبه دخل الجنة». والثاني: «أبو شيبة، آخر، غير منسوب» أورد له ابن حجر الحديث الذي معنا، وهو التوسعة على الداخل في المجلس.

فتبين بجلاء من كلام ابن حجر أن (أبا شيبة الخدري) ليس هو راوي حديث التوسعة على الداخل في المجلس، لأنه ليس له إلا حديث واحد وهو «من شهد أن لا إله إلا الله مخلصاً بها قلبه دخل الجنة».

ويتلخص مما سبق بعد استبعاد كلام السيوطي، أن الأمر مختلف في تسمية هذا الراوي بين (ابن شيبه) و(أبي شيبه)؛ ويظهر -والله أعلم- أن الراجح في تسميته هو (ابن شيبه) وليس (أبا شيبه)، وأن المراد به: مصعب بن شيبه، لأن البخاري ساق في «التاريخ الكبير» (352/7) هذا الحديث (التوسعة على الداخل في المجلس) في ترجمة (مصعب بن شيبه)، من طريقين، جاء في أحدهما هذا الراوي مبهما باسم (ابن شيبه)، وفي الآخر مسمى بـ«مصعب»؛ فيظهر من صنيع البخاري أن هذا الراوي هو مصعب بن شيبه، حفيد شيبه بن عثمان الحاجب رضي الله عنه.

(92) «التاريخ الكبير» (352/7).

(93) «العلل» (1194).

(94) جاسم الفهيد: «الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام» (398/3)؛ ومحمد صباح منصور: «الإعلام بنقد كتاب الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام»، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، الطبعة الأولى، 1423 (ص 185).

(95) محمد صباح منصور: «الإعلام بنقد كتاب الروض البسام» (ص 185).

(96) ولم يعرف الباحث قدر كلمة الذهبي وإحصائيته الدقيقة هذه عن أحاديث عثمان بن طلحة -وقد يُظن أنها كلمة استطرادية عابرة منه- إلا بعد كتابة هذا البحث، فرحمه الله تعالى.

